

الحفاظ على الدولة الوطنية أولوية قصوى



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الإقليمية المعادية للعرب، وتزييف الخطاب الديني لخدمة تلك المشاريع، تحت شعارات رنانة تدغدغ عواطف العامة.

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منذ سنوات أداة تخريب للدول التي أطلقت لها العنان دون رقابة، والتي عجزت بعد ذلك على لجنها، حتى أن حكوماتها باتت تقضي أغلب وقتها في الرد على الأخبار الكاذبة، بما تمقله من خطر على السلم الأهلي، والاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن تأثير سلبي على الانتخابات، وعلى الواقع الاقتصادي، وحتى على السلامة النفسية للمجتمعات.

كذلك الأمر بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني، خاصة المرتبطة بالخارج، والتي تحولت إلى استثمار فاسد، يشترك فيه الناشط المحلي والداعم الأجنبي، تحت شعارات الديمقراطية، والنزاهة، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وغيرها.

وغالباً ما تستفيد من ذلك الأطراف الداخلية الأكثر استعداداً لخدمة القوى الخارجية على حساب انتمائها الوطني، والتي تتحرك وفق أجندات ترسم لها بعناية، بما فيها تلك التي تضعها أجهزة المخابرات لرصد الرأي العام، والتأثير في توجهاته، وتمير المشاريع التي باتت أغلبها يصب في دائرة مشروع الإسلام السياسي، بدعواته الغربية الباحثة عن فرصة لإعادة تشكيل ملامح المنطقة.

تعرض الدولة الوطنية في منطقتنا إلى حرب حقيقية، تقودها تيارات دينية إخوانية، أو منبثقة عن فكر الإخوان، استطاعت خلال عقود متتالية أن ترتبط بمصالح الدول الغربية، وأن تتحرك وفق أجنداتها، ضد المشاريع الوطنية والقومية واليسارية وقضايا التحرر الوطني، واستقلالية القرار، وأن تتعاقد مع اللوبيات المؤثرة في القرار الأميركي، كاللوبي اليهودي، الذي سبق أن استضاف من خلال "إيباك" رموز الجماعة، ومنهم صوك الاعتراف، وقلائد الريادة، كما فعل مع اردوغان التركي، والغوشي التونسي.

في مطلع عام 2005 أدلت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك،

كونداليزا رايس، بحديث صحفي مع جريدة واشنطن بوست الأميركية، كشفت فيه عن نية الولايات المتحدة تنفيذ مشروع تم إعداده في العام 2004، وهو نشر الديمقراطية بالعالم العربي، والبدء بتشكيل ما يعرف بـ "الشرق الأوسط الجديد"، عبر نشر "الفضي الخلاقة"، وكان المشروع يستهدف منطقة واسعة تضم كامل البلدان العربية إضافة إلى تركيا، إسرائيل، إيران، أفغانستان

وباكستان، بدعوى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. زعمت رايس أن مشروع الشرق الأوسط الكبير "حل سحري لعلاج أزمت المنطقة المزمّنة"، وتم تكليف الإخوان وزعيمهم رجب طيب اردوغان، وممولهم القطري منذ العام 2006، بالاستعداد لتنفيذ المشروع، وتم الدفع بحزب من الليبراليين، واليساريين الثوريين، والانتهازيين السياسيين، والناشطين

والحقوقيين، والإعلاميين، والإرهابيين المحترفين لدعم الإخوان في ذلك، ليكون الهدف هو ضرب الدولة الوطنية من الداخل، والتشكيك في مفهومها وجدواها وتاريخها ورمزياتها.

لم تمر الدولة الوطنية في منطقتنا العربية بتحديات كالتى تعرفها حالياً، وهي تحديات تتعلق بالمخاطر التي تستهدف وجودها وليس فقط حودها، وابتات تواجه مستقبلها ككل في ظل مستجدات الواقع المفروض عليها منذ سنوات، لعبت فيه أطراف محلية ودولية دوراً كبيراً ضمن خطة تعدت مسيحتها، لكنها تصب في إعادة تشكيل ملامح المنطقة العربية بالشكل الذي يحقق أهداف الإسلام السياسي في التوسع والسطوة، وأهداف إسرائيل في التوسع بالضم، وضمان إقامة دولتها اليهودية في محيط إسلامي، بشق سني تديره تركيا، وآخر شيعي تديره إيران.

ما نراه حالياً من تدخل عسكري تركي سافر تنفذه في العراق وسوريا وليبيا، واختراقها الناعم للمجتمعات العربية عبر الإعلام والدراما والسلع الرخيصة والشعارات السياسية المرتبطة بوهم الخلافة، التي يصدقها الكثير من العرب. والتغلغل في بعض الحكومات من خلال حركات إخوانية لا تخفي تبعيتها لنظام اردوغان، يضع الدول التي لا تزال قادرة على تحصين نفسها أمام واجب المزيد من الانتباه لأية محاولات لاختراقها.

المشروع الإخواني الأردواني يمثل خطراً حقيقياً على الجميع، وهو يعتمد بالأساس على صناعة الوهم، وترويج الأكاذيب، وتزييف الوقائع لتشكيل رأي عام عادة ما يتكون من السذج، والبسطاء، والمهوسين دينياً، والمهزومين عاطفياً، والمزومين نفسياً، والاقتصاديين، والمراهقين وثقافياً، وكذلك من الانتهازيين الذين باتوا يشكلون طابوراً خامساً، يصب في مصلحة أي مشروع يرويه الأقرب إلى فرض أجنداته.

إن الدولة الوطنية، وسيادتها، وأمنها، واستقرارها، ووحدة مجتمعتها، تمثل الأولوية الأولى اليوم قبل الحديث عن أي شيء آخر، حتى الشعارات الديمقراطية لا تمثل أية أهمية أمام سلامة الدولة والمجتمع، وما نراه اليوم في دول عدة خير دليل على ذلك، حيث أن الإطاحة بالأنظمة السابقة لم تجلب لشعوبها غير المزيد من الشقاء، والمعاناة، والتدخلات الخارجية.

وتحولت السلطة والثروة إلى غنيمة بين أيدي قوى الإسلام السياسي، وتابعيها من الباحثين عن فرص التمتع بمميزات الحكم، ولو في صفوفه الأخيرة. على الدول التي لا زالت تمسك بمقاليدها، أن تنتبه إلى مواقع الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، وما تنفقه من سموم الحقد والكراهية والإساءة للرموز الوطنية، والاستهانة بالقيم الاجتماعية، ومن التلاعب بالخبر والرقم والمعلومة والصورة والمعطيات الشخصية، ومن محاولات توجيه الولاءات إلى غير مواقعها، وتجيش الرأي العام لدعم أصحاب المشاريع

(عراق) الضائع ..



العراقيون ينتزعون السلطة من خصومهم



د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

الدبلوماسية والعسكرية المتواجدة في العراق.

لكن أميركا اليوم تنفّذ، بلا تردد، برنامجاً طويل الأمد يستهدف تصفية مراكز الميليشيات الموالية لطهران وقواعدها الخطيرة المنتشرة في العراق، وملاحقة رموز تلك الميليشيات بعد انكسار حاجز التردد بمقتل قاسم سلیماني وأبو مهدي المهندس، ضمن حزمة إقليمية من العقوبات تشمل لبنان وسوريا واليمن.

أما دعم النظام الإيراني للأحزاب فرغم مكابرتة الفارغة بنضال "المقاومة الإسلامية" هو في حالة استجداء الحوار مع واشنطن، مما يتطلب منه عدم الذهاب بعيداً باستخدام أدواته الميليشيائية داخل العراق.

قادة الأحزاب يدركون مصيرهم المومج، لكنهم لا يواجهون الخصوم بصدورهم، ويختارون سلوك طرق المكر والمخادعة والغدر، على سنة أوليائهم في طهران.

من الأمثلة على خطط القيادات الميليشيائية في الهروب الفعلي من الأميركيين، المناورة والتكتيك والتخفي لإبعاد خطر الملاحقة الأميركية، حيث لجأ بعضها إلى إعلان غلق مكاتبها دون تعطيل فعاليتها، أو تحويل بعض هجمات "الكاتبوشا" إلى عناوين ميليشيائية جديدة هي ليست خارجة عن ولائها، أو تسريب معلومات عن ابتعاد رموز كبيرة مثل هادي العامري عن طهران.

ونشر موقع "ميدل إيست" الإيراني أخيراً، أن هادي العامري ابتعد عن إيران ولم يعد لديه تسويق كما في السابق معها، خاصة بعد استقالته من البرلمان العراقي، وبات ينادى بنفسه عن طهران، ويتخذ قرارات عاجلة وأنية بحسب تقديره الخاص دون استشارة أي شخص. فهل يصحق أحد أن المقرب من قادة إيران والحرس الثوري قد أصبح في يوم وليلة بعيداً عنها؟

رغم أن الوقت أصبح متأخراً لإيقاف التزييف العراقي، بسبب سلطة أحزاب الإسلام السياسي، والتكلفة العالية التي دفعها هذه الشعب الصابر منذ عام 2003، وأخرها ما قدمه لا بد أن يدفع المتسبون بهذا الدمار وقادتهم من الفاسدين ورموز الإرهاب المنهجن، ثمناً غالياً، أقله تخفيفهم عن قيادة الحكم، عبر الآليات التي حكموها البلد من خلالها "الانتخابات"،

التي تقع مسؤولية قيامها على رقبة الكاظمي، لكي يثبت وفاءه للشعارات التي قطعها أمام الشعب، وأن يخضع هؤلاء لحاكمية وطنية شعبية تسترجع ما نهبوه من مليارات.

الأحزاب استخدمت منذ الأيام الأولى للاحتلال الأميركي وبرعاية من جهات سرية داخل مؤسساته غطاء المذهب والتعزز على المرجعية الشيعية التي لها تأثيرها المعنوي على توجيه خيارات بعض الناس

الغطاء الثالث، هو التوافق المزعوم والمحاصصة الطائفية التي يقوم عليها الحكم، والتي تحولت من خلالها "سنة العملية السياسية" إلى إجراء، حيث فرضت عليهم حالة القبول بولاية الأحزاب الشيعية، رغم ما تعرض إليه الجمهور العربي السني من القتل والخطف ومصادرة الحقوق الإنسانية، ولو امتلك الذين ركبوها موجة التعاطي مع السلطة الحد الأدنى من الإخلاص والوفاء لبناء طائفتهم لقاطعوا العملية السياسية وأسقطوا شرعيتها، لكنهم فضلوا مكاسب التنعم الفردي بخيرات البلد على حساب الجمهور، والدفاع عن بقاء الطبقة الحاكمة بقيادة سياسيين مواليين لطهران.

الغطاء الأخطر، والذي ما زالت مراهنة الأحزاب عليه كملجأ آخر لحمايتها من السقوط، هو استخدام القوة والسلاح خارج منظومات القوات المسلحة، وبذلك فضحت تلك الأحزاب نفسها بكونها أقرب إلى الميليشيات منها إلى الدولة.

الغطاء تمزق ولم تعد ملحمة طرد "داعش" من قبل القوات المسلحة والمتطوعين الشباب قادرة على توفير غطاء، كما أصبحت الميليشيات المسكة بالسلاح أداة لحماية هيمنة إيران على العراق، والأمثلة الأخيرة في فعاليات خلايا "الكاتبوشا" ضد المصالح الأميركية تثبت ذلك، مما يضع العراق أمام مخاطر جديدة تصاف إلى وضعه الكارثي في جميع الميادين.

لم يعد الغطاء الدولي والإقليمي حاميين للطبقة السياسية الحاكمة، فالأميركان في عهد ترامب حالياً، وإذا ما جدد انتخابه نهاية العام الحالي، قد أنهوا حضارة "الدلال" لحكام المنطقة الخضراء، التي كانت من خلالها واشنطن تدفع المليارات لأمن العهد القائم، لبناء أجهزة القوات المسلحة وكوادرها، وفي المقابل لا تحصل على الحد الأدنى لحماية مؤسساتها

المراقب المحايد لما حصل، ويحصل في العراق، لا بد أن يتساءل، كيف لحكام العراق بعد 2003، أن يستمروا سبعة عشر عاماً، رغم كل الفساد، ورغم كراهية الشعب لهم، ورغم العزلة؟

مع ذلك يعتقد بعض المخدرين بمورفين المال والإحباط بأنه ما زال هناك وقت طويل للحديث عن نهايتهم، واستعادة العراق من خاطفهم. وقبل الإجابة على مثل هذا التساؤل الافتراضي، ومن خلاله، لا بد من التأكيد وفق الوقائع السياسية بأن زمن حكم الأحزاب الإسلامية في العراق قد انتهى، على أساس المعادلات الفقهية للحكم، والموجودون على إدارة حكم البلد من قادة تلك الأحزاب يعدون أيامهم الأخيرة، فقد طويت، بثمن غال قدمه شعب العراق، جميع الأغطية العقائدية والسياسية التي استثمروها لخداع الناس، إلى جانب تنفيذ سياسات الاستبداد والإرهاب ضد من وقف بوجههم.

استخدمت الأحزاب منذ الأيام الأولى للاحتلال الأميركي، وبرعاية من جهات سرية داخل مؤسساته، غطاء المذهب والتعزز على المرجعية الشيعية، التي لها تأثيرها المعنوي على توجيه خيارات بعض الناس، بعد التراجع والانسحاب الإجماعي لدور العقيدة القومية أو اليسارية من المشهد العراقي، لكن هذا الغطاء تراجع وتلاشى ظاهرياً لخوف المرجعية من ارتباط اسمها ببرامج القتل والإقصاء الطائفي المفضوح، فاضطرت إلى إعلان غلق أبوابها بوجه السياسيين، وكان ذلك في عهد نوري المالكي، رغم إعلان رؤساء جميع الحكومات، كذبا ونفاقاً، أن شرعيتهم مستمدة من رضا تلك المرجعية.

الغطاء الثاني الذي وفر لتلك الأحزاب الحصانة، هو الدستور الذي كان صفة التحالف الاستراتيجي الكردي الشيعي المحلية، بتعبئة بعض من السنة الموالين للعملية السياسية، وما تلاه من السياقات الشكلية الديمقراطية في الانتخابات، والتي أصبحت الأحزاب تتشبث بها واكتشفت سحرها في الحفاظ على سلطة الحكم، فوضعت بعناية قوانين الأحزاب والانتخابات ومفوضيتها، وعدم الاكتراث للرأي العام العراقي الفاضح لمواسم التزوير، وتحولت المناصب الحكومية والمواقع البرلمانية إلى مزايدات في سوق النخاسة يصرف عليها من المال العراقي المسروق، إلى ظاهرة لم يشهدها بلد آخر في العالم.

